**مقياس قضايا دولية راهنة**

**الستة الثانية**

 **حصة تطبيقية أولي عن الديموقراطية(تعريفها، أنواعها، أشكالها، أركانها)**

**إعداد أ سعدي حسينة**

**مفهوم الديموقراطية:** الديموقراطية كلمة يونانية وتعني "حكم الشعب" وهو مصطلح تم صياغته من شقين (ديموس) "الشعب" و(كراتوس) "السلطة" أو "الحكم" و ذلك في القرن الخامس قبل الميلاد للدلالة على النظم السياسية الموجودة آنذاك في المدن اليونانية وخاصة أثينا أين استبعد العبيد و النساء من الحياة الديموقراطية وعليه خصت هذه الأخيرة فئة النخبة (من الذكور) التي استمرت عبر التاريخ في تجسيد هذا النوع من الممارسة إلى غاية القرنين التاسع عشر والقرن العشرين وذلك من خلال دراسة حركات الاقتراع والانتخاب. علما أن هذا المحتوي والمعني للديموقراطية كثيرا ما يطلق على الديموقراطية الليبرالية لأنه النظام السائد في البلدان الغربية وفي العالم في القرن الحادي والعشرين.

و الديموقراطية في تعريفها هي شكل من أشكال الحكم السياسي قائم بالإجمال على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية بينما الليبرالية تؤكد على حماية حقوق الأفراد والأقليات. وهذا النوع من تقييد الأغلبية في التعامل مع الأقليات والأفراد بخلاف الأنظمة الديموقراطية البعيدة عن النهج الليبرالي كالصين التي تدعي الديموقراطية الشعبية أو الحكم الملكي الذي يخص أقلية في سدة الحكم. ولعل مفهوم الديموقراطية في أسسها الحديثة يكون متناقضا ومتعارضا مع مفهوم الاستبداد و الديكتاتورية مما يحدد أركانها و مبادئها.

وفي تعاريف خاصة بالباحثين في الحقل السياسي والاقتصادي نجد التعاريف التالية:

1**- تعريف جيم كيلكولين:** يري أن الديموقراطية تعني الحكم من قبل الشعب وأنها تناقض حكم الأقليات، كما بين أن أي مدينة ديموقراطية يجب أن تتميز بالمعايير التالية:

**-**خضوع شؤون المدينة لمجلس النواب.

**-**انتماء جميع المواطنين إليها (خاصة الذكور).

**-**أن تكون عملية اتخاذ القرارات قائمة على تصويت الأغلبية من الشعب.

**2-تعريف أندرو هيوود**: وضح بأن للديموقراطية أشكالا متعددة وعرفها بكونها المشاركة الفعالة ما بين الحكومة والشعب لتحقيق المصلحة العامة.

3**-تعريف جون هيرست:** الديموقراطية هي تمتع المجتمع بحق السيادة الكاملة.

4**- تعريف جوزيف شومبيتر:** يري أن الديموقراطية عبارة عن نظام مؤسسي يهدف إلي تمكن الأفراد من اتخاذ قرارات سياسية بالاعتماد على التصويت.

 وفي كتابه "الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية" يري شومبيتر أن الديموقراطية عبارة عن طريقة سياسية، بذلك أنها نوع معين من الترتيب المؤسساتي هدفه الوصول إلي قرارات سياسية تشريعية و إدارية تنفيذية. فهي ليست غاية في ذاتها ويري أن تلك الحقيقة يجب أن تكون منطلق أي محاولة لتعريف الديموقراطية. هذه الأخيرة تعد نسبية مرتبطة في حقيقة الأمر بأمكنة وأزمنة وأوضاع معينة، علما أن إدراك الصحة النسبية للمعتقدات هو ما يميز الانسان المتمدن عن الانسان المتوحش.

إن الديموقراطية متأصلة في البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ما دفع بالأحزاب الاشتراكية أن تطلق على نفسها اسم أحزاب الاشتراكيين الديموقراطيين. و بوجهة نظر ناقدة لمفهوم الديموقراطية يري شومبيتر بأن الديموقراطية هي حكم السياسي وليست حكم الشعب، فإنه لا يمكن الاعتماد على الديموقراطية الغربية لتوليد الأخلاق القومية.

ويتبع مباشرة قائلا:" لذا فإن ما نوجهه في تحليل العمليات السياسية هو الإدارة المصنوعة وليس الإدارة الأصلية. وهذا المصنوع هو كل ما يطابق في الواقع الإدراة العامة التي في العقيدة الكلاسيكية". وينتهي إلي القول:" ولما كان الحال كذلك فإن الإدارة العامة هي نتاج العملية السياسية وليست القوة الدافعة لها. وفي نقده للنظرية الكلاسيكية فيري أن كل أفراد الشعب لهم رأي محدد وعقلي بكل مسألة بمفردها وأنهم يصغون ذلك الرأي موضع التنفيذ الديموقراطية عن طريق اختيارهم لممثلين يشرفون على تنفيده. و هكذا فإن انتخاب الممثلين مسألة ثانوية بالنسبة إلي الهدف الرئيسي من الترتيب الديموقراطي الذي وضع قوة البث في المسائل السياسية في يد الهيئة الناخبة.

كما يؤكد شومبيتر على ضرورة التفريق بين إرادة الشعب وإرادة الأكثرية لأن إرادة الشعب فسيفساء لا تقدر الأكثرية على تمثليها. وفي طرحه الناقد للديموقراطية فإنه من غير الصائب الجزم بأن الديموقراطية ستحمي حرية الضمير دائما حماية أفضل من حماية حكم الفرد المطلق. و هذا ما تدعيه الديموقراطية الاشتراكية دون توفير مناخ ثقافي يجعل منها ممثلة لحرية جوهرية وأساسية بالنسبة للفرد، إلا أنها في كثير من الأحيان تحمل ملامح النظام الفاشي. ودوما في نفس السياق يري شومبيتر أن البشر(الأفراد) ليسوا دوما أحرارا في اختياراتهم بل يتحقق الاختيار بتشكيل عقليات الاختيار وبتضيق قائمة الامكانيات التي منها يكون الاختيار. وعليه يمكن استخلاص أن شومبيتر لا يؤمن بحرية الإرادة بل بالحتمية (السياسية والاقتصادية). كما يؤكد دوما أن الديموقراطية لا تعني حكم الشعب بل تعني أن تمنح لهم فرصة للقبول بالأشخاص الذين سيحكمونهم وعليه فهي في الحقيقية حكم السياسي كما عبره عنه سابقا.

يحدد شومبيتر الشروط الآتية لتحسين أداء الديموقراطية الكلاسيكية ونجاحها وهي التي انتقدها بشدة:

1- أن تكون المادة البشرية أي العاملون في أجهزة الحزب السياسي والمنتخبون للبرلمان والوزراء من نوعية عالية كافية.

2- عدم توسيع مجال القرار السياسي بشكل مفرط.

3- علي الحكومة الديموقراطية أن تكون قادرة على قيادة النشاط العام الذي يشمل خدمات أجهزة بيروقراطية حسنة التدريب وهو هوية وذات روح عمل جمعي.

4- يمثل الشرط الرابع مجموعة شروط يجمعها ويختزلها عنوان واحد هو الرقابة الذاتية الديموقراطية.

كما يري أن المنافسة على القيادة تتطلب مقدرا كبيرا من التسامح إزاء اختلاف الآراء وضبط النفس.

لاشك أن للديموقراطية كنظام قائم بذاته أنواعا متنوعة تتمثل في:

2**- أنواع الديموقراطية**:نجد ثلاثة أنواع رئيسية للديموقراطية:

2-1 **الديموقراطية المباشرة**: تعد الديموقراطية المباشرة أحد أنواع الديموقراطية التي يتم فيها التصويت من قبل الشعب على أي قرار سياسي بشكل مباشر ودون الحاجة لأي ممثلين عنهم، وأي قرار يصدر عن الحكومة يجب أن يعرض على المواطنين لكي يتم التصويت عليه، مما يمكنهم من تقرير مصيرهم مع طرح الشعب القضايا التي تهمهم وتشكيل الأحزاب.

**ملاحظة:** هذا النوع من الديموقراطية نجده بالقدر الكبير في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة. حيث كانت السويسر ا من البلدان السابقة لتطبيق هذا النوع.

2-**2 الديموقراطية النيابية**: تعد أكثر انتشارا في بلدان العالم وهي تمثل نوع الديموقراطية الغير مباشرة، وهنا يتم التصويت من قبل الشعب على ممثلين يتم انتخابهم من أجل صنع القرار وعلية هؤلاء الممثلين يعملون على حماية حقوق الشعب، وحماية حقوق الأقليات من خلال إتاحة فرصة انتخاب شخصية ذات كفاءة عالية. تدفع إلى الاتيان بمبادرات واستفتاءات كتلك التي تطبق في الديموقراطية المباشرة.

2-**3الديموقراطية التعددية**: ينظم الأفراد في الديموقراطية التعددية إلى مجموعات منظمة لمناقشة القضايا السياسية المشتركة ومناقشتها حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الأنظمة التي تطبق فيها هذا النوع من الديموقراطية، فهو يتكون من مجموعات تؤثر بشكل كبير في القرارات السياسية المهمة والتي تساهم أيضا في دعم مواقفهم اتجاه قضية معينة. هذا في ما يخص أنواع الديموقراطية، أما في ما يخص أشكال النظام الديموقراطي فإننا سنحدد الآتي:

3-**أشكال الديموقراطية**: لا شك أنه توجد عدة أشكال للنظام الديموقراطي منها:

3-1 **الديموقراطية الرئاسية:** يتم انتخاب الرئيس ولا يمكن تنحيته الا من خلال إجراءات استثنائية، و يحق للرئيس اعتراض على أي إجراء قانوني، إلا إذا ألغي المجلس التشريعي حقه من اعتراض عن طريق التصويت.

3-**2 الديموقراطية البرلمانية:** تعد الديموقراطية البرلمانية إحدى أشكال الديموقراطية النيابية يتم فيها انتخاب هيئة تشريعية و إسناد السلطة إليها، ولا شك أن السلطة التنفيذية والتشريعية لهما علاقة وثيقة في ما بينهما لأنه بعد اختيار أعضاء السلطة التشريعية يتم اختيار الرئيس التنفيذي أي رئيس الوزراء، ويحق للمجلس التشريعي عزله عن طريق حجب الثقة عنه ويمكن الاشارة إلى أن دمج كل من السلطة التنفيذية والتشريعية معا داخل البرمان يساعد على توفير فرصة لأعضاء أي حزب على التصويت داخل البرلمان على أسس حزبية.

3-3 **الديموقراطية الاستبدادية**:في هذه الحالة يتم اختيار النخبة التي تمثل مصالح الناس أو المجتمع باعتبارهم جزءا من العملية الانتخابية حيث يتم اختيار المترشح والتصويت له من قبل أفراد الدولة.

3-4 **الديموقراطية التشاركية**: تفسح المجال للمواطنين للمشاركة في الحياة السياسية و عملية أخذ القرار ما يجعلها في حقيقية الأمر مختلفة عن الديموقراطية المباشرة و ذلك كون هذه الأخيرة تمنح لهم فرصة التأثير على القرارات السياسية.

3-**5 الديموقراطية الاجتماعية:** ظهرت الديموقراطية الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر بهدف إصلاح النظام الرأسمالي وتنظيم شؤون تدخل الدولة كتطوير منظومة الصحة و توفير الخدمات الصحية وقطاع التعليم بانتهاج سياسية ديموقراطية التعليم. ومن المؤكد أن شومبيتر في كتابه الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية أوضح أهمية هذا الشكل من خلال الانتقادات التي وجهها للديموقراطية الرأسمالية.

3-**6 الديموقراطية التمثيلية**:هنا الشخص المنتخب للرئاسيات يحق له ممارسة مهامه وفق قناعاته دون وجود أي تقييد على سلطاته.

3-**7الديموقراطية التداولية**: تمنح المشاركة لجميع المواطنين وعلية يمكن اعتبارها ذات فعالية في الوصول إلى أفكار هادفة ونتائج غير متوقعة.

3-8 **الديموقراطية الليبرالية**:تستندالديموقراطية الليبرالية على الأيدولوجيات الليبرالية الكلاسيكية التي تدعو للحرية الاقتصادية و المدنية ضمن سيادة القانون، ما يمنح للأفراد الحق في المشاركة في الأنشطة السياسية والتصويت، علما أن لهذا الشكل من الديموقراطية أشكالا عديدة كالنظام البرلماني والملكية الدستورية أو الجمهورية والنظام الرئاسي.

3-9 **الديموقراطية الدستورية:** هي نظام حكم قائم على السلطات الشعبية ويعد الدستور المسؤول عن كل ما يتعلق بالحكومة والسياسة كالسلطات الدستورية.

3-**10 الديموقراطية الغير دستورية**: تمنح للحكومةفرصة اتخاذ القرارات دون رقابة، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتهاك بعض الحقوق. ودن تعرض الأفراد المتجاوزين لمسألة قانونية.

3-11 **الديموقراطية الفيدرالية**: يتم تقسيم السلطات دستوريا بين الوحدات السياسية وسلطة حكم المركزية حيث يسمح لكل منها فرض مجموعة من القوانين والقرارات على المواطنين دون السماح للحكومة الوطنية التدخل دون موافقتهم.

3-12 **الديموقراطية الشمولية**: طور هذ الشكل من الديموقراطية المؤرخ جاكوب تلمون الذي يري أن هذا الأخير يمكن الحكومة من السيطرة على جميع قضايا المجتمع دون إشراك المواطنين والأخذ بآرائهم وأي محاولة لاعتراض يتم التصدي لها بحجة محافظة الحكومة على تحقيق المصلحة العامة.

3-13 **الديموقراطية الوحدوية**:السلطة هنا مركزية علما أن الحكومة المركزية تضم مجموعة من الأقسام الإدارية التي تمارس القرارات والصلاحيات الصادرة عنها فقط**.**

3-**14 الديموقراطية الرقمية:** في هذه الحالة يستفاد من الوسائط الرقمية المتنوعة عند ممارسة مختلف أشكال الديموقراطية.

**4 أركان ودعائم الديموقراطية:** تتمثل في النقاط التالية**:**

 **4-1 الانتخابات** مما يمنح للديموقراطية المصداقية و الشرعية.

 **4-2 التسامح السياسي:** نقطة ذكرها شومبيتر، وتم توضيحها من قبل ، مما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

 **4-3 سيادة القانون:** العلاقة وطيدة ما بين الديموقراطية وتطبيق القانون.

 **4-4 الشفافية:** دعامة أو ركيزة حقيقية بفضل استقلالية السلطة القضائية.

 **4-5 اللامركزية**: تساهم في تقليل نفوذ القوي السياسية مما يتطلب تمويل غير مركزي و توفير موارد بشرية ذات كفاءة عالية.

 **4-6 حرية التعبير:** مما يسمح لأفراد بمناقشة قضاياهم من خلال عمل الصحافة النزيه والحر.

**4-7 المجتمع المدني**: تشمل العديد من الأنشطة والمشاركات المجتمعية والجمعيات والنقابات اضافة إلى الأعمال التطوعية. والتي تسهم في نهو الديموقراطية الشعبية وتضامن جهود أفراد المجتمع الواحد.